في التمهيد للحماية: 1900-1912

أولا. المحاور:

1- **السلطان مولاي عبد العزيز ومحاولة الاستدراك (1900-1907)**

2- **اللحظة الحفيظية، آخر محاولة للإنقاذ (1907-1912)**

ثانيا. البيبليوغرافيا:

- ابن زيدان عبد الرحمان، **إتحاف أعلام الناس في جمال أخبار حاضرة مكناس**. ط.2. الرباط: المطبعة الوطنية، 1990.

- بوعشرين الحسن بن الطيب بن اليماني، **التنبيه المعرب عما عليه الآن حال المغرب**، تقديم وتصحيح محمد المنوني. الرباط: دار نشر المعرفة، 1994.

- بياض الطيب، **المخزن والضريبة والاستعمار 1880-1915**. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2011.

- الخديمي علال، **التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب – 1894 – 1910 حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية**، ط.2. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 1994.

- الخديمي علال، **الحركة الحفيظية أو المغرب قبيل فرض الحماية الفرنسية: الوضعية الداخلية وتحديات العلاقات الخارجية: 1894-1912**. الرباط: دار أبي رقراق، 2009.

- السليماني محمد بن الأعرج، **اللسان المعرب عن تهافت الأجنبي حول المغرب**. الرباط: مطبعة الأمنية، 1971.

- العروي عبد الله ، **مجمل تاريخ المغرب**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2002، ج.3.

-العروي عبد الله، **الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية، 1830-1912**، تعريب محمد حاتمي، محمد جادور. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2016.

- القبلي محمد (إشراف وتقديم)، **تاريخ المغرب تحيين وتركيب**، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب. الرباط: مطبعة عكاظ الجديدة، 2011.

- المشرفي محمد بن مصطفى، **الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية وعد بعض مفاخرها غير المتناهية**، الجزء الثاني، دراسة وتحقيق ادريس بوهليلة. الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2005.

- Julien Charles-André, *Le Maroc face aux impérialismes, 1415-1956*. Paris : Jaguar, 2011.

شكلت وفاة السلطان مولاي الحسن في 06 يونيو 1894 نقطة تحول في مسار مغرب ما قبل الاستعمار. فقد شغر هذا السلطان مكانة خاصة بحكم شخصيته القوية، وسعيه الكبير لحماية المغرب أمام تصاعد الأطماع الإمبريالية.

وبعد وفاة الحسن الأول رسم الحاجب السلطاني أحمد بن موسى، المعروف بـــ: باحماد، الذي كان مُطَّلِعا بحكم وظيفته على أحوال السلطان الداخلية، خطة انتهت ببيعة الابن الأصغر للحسن الأول وهو: مولاي عبد العزيز.

وغلب دهاء الحاجب باحماد وحَزْمُه وعَزْمُه، وتمكن من السلطان الشاب بعد أن أبعد إخوته الذين كانوا مرشحين للولاية مثل: مولاي محمد، ولي العهد المعين، ومولاي عمر خليفة أبيه بفاس، ومولاي عبد الرحمان المعروف بالكبير، وخاصة مولاي عبد الحفيظ الذي كان على درجة عالية من التعلم والتفقه في الدين. وتمكن هذا الحاجب من أن يسوس الأمور باسم السلطان الشاب، ويحافظ على نَامُوس الملك، إذ جمع كل أمور الدولة بين يديه. لكن مع بداية القرن 20، تحديدا 13 ماي 1900، توفي باحماد ومعه تخلص السلطان الشاب مولاي عبد العزيز من الوصاية. وكانت هذه الوفاة مفاجئة للجميع، وخاصة لجمهور الناس. وعلى الرغم من وقوعها في وقت عصيب بالنسبة للبلاد فإنها خلفت إحساسات متباينة. فمن جهة عم جميع الناس إحساس بالخلاص، وتنفس الكل الصعداء، بما في ذلك السفراء الأجانب، ومن جهة أخرى فإن موت الرجل الذي كان كافيا في كل شيء ترك فراغا كبيرا لم يكن يوجد من يملأه.

1- السلطان مولاي عبد العزيز ومحاولة الاستدراك (1900-1907)

وجد السلطان الشاب مولاي عبد العزيز، الذي كان تنقصه الخبرة بشؤون الحكم، فضلا عن أنه لم يحظ بتعليم كاف مثل إخوته الذين يكبرونه، نفسه أمام إرث ثقيل يتعلق بتدبير دولة مترامية الأطراف، أثرت فيها عوامل التدخل الأجنبي بعمق. فقد شكل الاحتلال الفرنسي لوحات توات في نهاية 1900 والتحركات الفرنسية على الحدود الشرقية وما حملته من تهديد مستمر لاستقلال المغرب، ومس بسيادة السلطان على أراضيه، إلى جانب موضوع الإصلاحات الكفيلة بتقوية البلاد وتمكينها من مواجهة التحديات الخارجية بكل أشكالها، مجموعة قضايا من الأهمية بمكان بالنسبة للمخزن العزيزي.

وقد أكد مولاي عبد العزيز على رغبته في حفظ مصالح الرعية وجبر أحوالها. فبدأ بالإصلاح الجبائي، بإعادة فرض ضريبة الترتيب، خلال شهر غشت 1901. ونظرا لكون معظم مستشاري السلطان كانوا حينها من الانجليز، فقد أبدى الفرنسيون قلقا كبيرا، ظانين بأن الانجليز يهدفون إلى تقوية نفوذهم من وراء هذه الحملة التجديدية، لذلك عملوا على تشجيع عملائهم على عرقلة هذا الاصلاح.

(الترتيب: ضريبة غير شرعية فرضت على مختلف الأنشطة الفلاحية، أقرها المولى الحسن الأول ثم ألغيت، وأعاد فرضها المولى عبد العزيز، وحاول تعميمها على مختلف مكونات المجتمع، لكنها اصطدمت بمعارضة قوية)

في ذات السياق ظهرت حركة الجيلالي الزرهوني المعروف ببوحمارة. الذي ادّعى أنه مولاي امحمد، الابن الأكبر للحسن الأول، الذي اغتُصب حقه في الملك. وليكون ادعاء بوحمارة مدعما فقد ضرب على وتر الدين، ورمى المخزن العزيزي بالتفريط في الدين، بإلغاء ركن من أركان الإسلام وهو الزكاة وتبديله بقانون أجنبي وهو الترتيب. وانطلت حيلة الرجل على كثير من القبائل بالمغرب الشرقي، التي بايعته وأيّدته سنة 1902. فتمكن من هزم جيوش المخزن في عدة معارك، واستولى على مدينة تازة، وأصبح يهدد بالزحف على فاس.

وسهلت فتنة بوحمارة تغلغل النفوذ الأجنبي في المغرب وفي القبائل المجاورة للحدود، الأمر الذي أدى إلى انحلال الروابط بين تلك القبائل والمخزن. وانتهى باحتلال الفرنسيين لبعض المناطق وتدعيم نفوذهم بالمغرب الشرقي.

وبالموازاة مع هذه الاحداث ظهرت اضطرابات لا تقل خطورة عن سابقتها بالشمال الغربي للبلاد، كان يقف وراءها رجل يدعى أحمد الريسوني.

وزاد التذمر من سياسة المخزن ومن خور عزيمة وزرائه الذين اتهموا بسوء التدبير. كما نتج عن صرف الأموال الكثيرة استفحال الأزمة المالية، واضطرار المخزن إلى الاقتراض من الدول الأوربية، وخاصة من الأبناك الفرنسية.

استغلت الديبلوماسية الفرنسية هذه الوضعية، ودشنت ما أطلقت عليه سياسة التدخل السلمي النشيط في المغرب. وشرعت جاهدة على إقناع الدولة المعنية بالمغرب بالتخلي لها عنه، ملوّحة بما أسمته "مصلحتها

الخاصة" في المغرب. وهكذا أقنعت إيطاليا نهاية سنة 1902 بالتخلي عن المغرب للنفوذ الفرنسي مقابل إطلاق يدها في ليبيا. كما تمكنت فرنسا بعد مفاوضات طويلة من عقد الاتفاق الودي المشهور في 08 أبريل 1904 مع بريطانيا التي تعهدت بعدم معارضة فرض السيطرة الفرنسية على المغرب. بالمقابل تعهد فرنسا بالتخلي عن مصر. وفي 07 أكتوبر 1904 قبلت إسبانيا الاتفاق الودي الذي منحها شمال المغرب ووقعت مع فرنسا اتفاقية سرية حددت مجال نفوذ الدولتين.

بالموازاة مع الضغط الديبلوماسي سعت فرنسا إلى إحكام السيطرة المالية على المغرب. ووجدوا الطريق مفتوحة نتيجة الأزمة المالية الخانقة، رغم الاقتراضات التي تمت نهاية 1902 وبداية 1903. ولم يجد المغرب مفرا من المؤسسات المالية الفرنسية رغم توتر العلاقات، وفي 12 يونيو 1904 تم عقد الاقتراض مع مجموعة من الأبناك الفرنسية يتزعمها بنك باريس والبلاد المنخفضة. كان المبلغ هو 62.5 مليون فرنك بنسبة فائدة 5٪ وبضمانة عائدات الجمارك؛ إذ رهن المغرب 60 ٪ من مداخيل الجمارك تقتطع شهريا.

وهيأت فرنسا مشروع إصلاحات مزعومة، وتدخلت لإقناع السلطان بقبوله، وانتقل المفوض الفرنسي سان روني طايندي (Saint René Taillandier) من طنجة إلى فاس في يناير 1905 ليعرض على السلطان مشروعا يرمي إلى تعاون واسع بين فرنسا والمخزن في الأمور العسكرية والاقتصادية والإدارية. وبعد مفاوضات استغرقت أربعة أشهر رفض المغرب المشروع الفرنسي، وطلب انعقاد مؤتمر دولي للنظر في مسألة "الإصلاحات" التي تريد فرنسا فرضها على المغرب بمفردها. وكان الهدف هو تدويل المسألة المغربية، ومنع فرنسا من الانفراد بالمغرب، ثم الحصول على مساعدة دولية لإنجاز الإصلاحات

ونتيجة لتأييد المانيا للموقف المغرب الداعي لعقد المؤتمر، ونتيجة لتوتر العلاقات الألمانية الفرنسية، ذلك التوتر الذي وصل أوجه بزيارة الإمبراطور الألماني لطنجة في مارس 1905، حيث صرح بأنه يزور بلدا مستقلا ويأمل أن يظل مفتوحا للتنافس السلمي لجميع الدول. تراجعت فرنسا وقبلت حضور المؤتمر الذي انعقد بإسبانيا في يناير 1906 "مؤتمر الجزيرة الخضراء". وفي أبريل صدق ميثاق عام أكد في ديباجته على استقلال المغرب ووحدة المملكة الشريفة، لكن بالمقابل اعترف لفرنسا بالمصلحة الخاصة في المغرب، وانتدبها للإشراف على تنظيم الشرطة في المراسي المغربية بتعاون مع اسبانيا. وقرر انشاء بنك مخزني، لمراقبة مداخيل

ومصاريف الدولة المغربية، حصلت فيه فرنسا على حصة الأسد. كما منح الأجانب حق شراء الأملاك العقارية بالمغرب، في السواحل بدون إذن المخزن.

اتضح عقب ذلك أن ميثاق الجزيرة الخضراء ليس إلا مقدمة لفرض احتلال وشيك، فتزايدت دعوات الجهاد والمقاومة. وعم التذمر بين المغاربة حكاما ومحكومين، وكان من مظاهر هذا التذمر أن تعددت الدعوات للجهاد، ونشطت الدعاية المضادة للمخزن بزعامة التيار المساند للمولى عبد الحفيظ، كما برزت توترات خطيرة بين الأهالي والغزاة أسفرت عن عدة حوادث دموية اتخذها الحكومة الفرنسية ذريعة للتدخل العسكري سنة 1907 في وجدة والدار البيضاء. فكان أن رد المغاربة على تحدي الاحتلال بالجهاد وبيعة المولى عبد الحفيظ لتبدأ مرحلة أخرى.

2- اللحظة الحفيظية، آخر محاولة للإنقاذ (1907-1912)

يعتبر مولاي عبد الحفيظ من كبار سلاطين المغرب، على الرغم من قصر مدة حكمه. فقد كان عالما مهتما بالحديث والأدب، كما شجع حركة التأليف، وكان على اطلاع واسع بما يجري في المشرق وفي أوربا.

وقد أهلته كفاءته العلمية ليتميز بأسلوب خاص في التسيير الإداري منذ أن عينه أخوه، مولاي عبد العزيز، خليفة له بمراكش سنة 1901، وهي المهمة التي ظل فيها إلى أن بويع سنة 1907. وخلال هذه المدة، استطاع أن يكوّن من حوله مؤيدين وأتباع كُثر، خاصة في الجنوب.

ومع احتلال فرنسا لوجدة في مارس 1907، ودخولها إلى الدار البيضاء في غشت 1907، انعقدت البيعة لمولاي عبد الحفيظ بمراكش في 16 غشت 1907. وبعد خمسة أشهر انعقدت له البيعة بفاس بشروط من بينها استرجاع المناطق المحتلة، وعدم تنفيذ الاتفاقيات المخلة باستقلال المغرب. الأمر الذي أفضى إلى قيام صراع عسكري بينه وأخيه مولاي عبد العزيز، انتهى في 21 غشت 1908، بانتصار عبد الحفيظ وتنحية عبد العزيز.

أصبح على السلطان الجديد، مولاي عبد الحفيظ، الاستجابة للآمال التي تولدت لدى فئات عريضة من المغاربة، المتمثلة في الوقوف في وجه الاحتلال الأوربي من جهة، وإصلاح وتحديث النظام من جهة أخرى.

وتمكن مولاي عبد الحفيظ فعلا، في البداية، من تأكيد سلطته الروحية وتكريس صلاحياته السياسية، خصوصا بعد إلقائه القبض على بوحمارة. إلا أن الدول الأوربية مارست عليه ضغوطا كثيرة، واشترطت للاعتراف به، قبوله التخلي عن الجهاد ومصادقتَه على مقررات مؤتمر الجزيرة الخضراء. وبعد أن صمد المولى عبد الحفيظ في وجه هذه الشروط وانتقدها في البداية بشدة، بل واجهها بالرفض، رضخ في النهاية للإملاءات الفرنسية في نونبر 1908.

فقد مارست فرنسا ضغوطات هائلة على مولاي عبد الحفيظ، إذ شنت عليه الصحافة الفرنسية حملة تشهير لكسر صموده، وكثف جيش الاحتلال من تدخلاته العسكرية.

كما فعل في منطقة زعير في مارس 1910، ويناير 1911، وفي تادلا في يونيو 1910. ومن جهة أخرى شجع الفرنسيون بعض التمردات مثل تمرد أخوي السلطان، مولاي محمد في نهاية 1908، ومولاي الكبير ما بين 1909 و1910. كما دأبت البعثة العسكرية الفرنسية على معارضة كل قرارات السلطان الرامية إلى تنظيم جيش مغربي، وتوقف البنك المخزني عن مده بالمال الضروري لتسيير شؤون البلاد ما لم يستجب لمطالبهم.

أمام هذه الضغوط سقط السلطان في نفس الأخطاء السابقة بطلبه قرضا دوليا جديدا للمغرب سنة 1911. وعرفت الأوضاع تدهورا خطيرا، ففي مارس 1911 نشبت اضطرابات حول مدينة فاس قامت القوات العسكرية الفرنسية إثرها بالتوجه إلى العاصمة. إلا أن هذا التدخل الفرنسي الجديد أثار حفيظة ألمانيا التي أعلنت رفضها الأمر الواقع مبادِرة على التو ببعث البارجة الحربية PANTHER إلى أكادير. و لم تعرف هذه "الأزمة المغربية الثانية" الحل إلا في شهر نونبر 1911 بعد قبول ألمانيا التخلي عن المغرب مقابل حصولها على جزء من الكونغو.

لقد كانت للمولى عبد الحفيظ إرادة واضحة في الصمود، إلا أن الوسائل كانت تعوزه لمواجهة تغلغل إمبريالي شامل، استطاع أن يعزله داخليا وخارجيا وأن يخنقه ماليا، ليجد نفسه مضطرا إلى التفاهم حول قبول المراقبة الفرنسية. وقد حاول المولى عبد الحفيظ استباق الأحداث، فبادر إلى تقديم مذكرة في أكتوبر 1911، تتضمن الشروط التي ينبغي أن ينبني عليها كل تعاون مغربي فرنسي مرتقب. غير أن فرنسا

استغلت إبعاد منافسيها لتضغط على السلطان وتفرض مشروعا آخر في مارس 1912، كان هو معاهدة الحماية التي وضعت مصير المغرب بين يدي كل من فرنسا وإسبانيا.

عموما يمكن القول بأن سياق فرض نظام الحماية على المغرب ارتبط من جهة بظروف خارجية، وسمت بعقد القوى الامبريالية عدة توافقات، انتهت انفراد فرنسا بالمغرب وإبعاد باقي منافسيها (بريطانيا، المانيا..)، ومن جهة ثانية بظروف داخلية غلبت عليها الفوضى والأزمة (اقتصاديا، ماليا، سياسيا...).